وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٧/٦/١٢ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١/٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٢٦٧٤٧٠,٠٣٠ ج (فقط اثنان مليون ومائتان وسبعة وستون ألفًا وأربعمائة وسبعون جنيهًا وثلاثون مليمًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٧٣٦٣٧٢,٠٧٨ ج

(فقط مليون وسبعمائة وستة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة واثنان وسبعون جنيهًا وثمانية وسبعون مليمًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٣١٠٩٧,٩٥٢ ج (فقط خمسمائة وواحد وثلاثون ألفًا وسبعة وتسعون جنيهًا وتسعمائة واثنان وخمسون مليمًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٦٦٩٣٢,٢٢٦ ج (فقط اثنان مليون وستة وستون ألفًا وتسعمائة واثنان وثلاثون جنيهًا ومائتان وستة وعشرون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٢/٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى